كلية الشريعة والقانون بدمنهور

جامعة الأزهـر

مـجلة البحوث الفقهية والقانونية

مجلة علمية محكمّة
تصدرها كلية الشريعة والقانون بدمنهور

بحث مستل من

العدد الثامن والأربعين - "إصدار يناير ٢٠٢٥م - ١٤٤٦هـ"

آليات حماية المستهلك من الغش التجاري في النظام السعودي

Mechanisms To Protect Consumers From Commercial Fraud In The Saudi System

الدكتـــورة

دينا عبد الله صالح عبد الله

أستاذ القانون التجاري المساعد

جامعة تبوك

المملكة العربية السعودية

مجلـة البحـوث الفقهيــة والقانونيــة
مجلة علمية عالمية متخصصة ومُحكمة
من السادة أعضاء اللجنة العلمية الدائمة والقارئة
في كافة التخصصات والأقسام العلمية بجامعة الأزهر

المجلة مدرجة في الكشاف العربي للإستشهادات المرجعية ARABIC CITATION INDEX
على Clarivate Web of Science
المجلة مكشّفة في قاعدة معلومات العلوم الإسلامية والقانونية من ضمن قواعد بيانات دار المنظومة
المجلة حاصلة على تقييم ٧ من ٧ من المجلس الأعلى للجامعات
المجلة حاصلة على المرتبة الأولى على المستوى العربي في تخصص الدراسات الإسلامية
وتصنيف Q2 في تخصص القانون حسب تقييم معامل "ارسيف Arcif" العالمية
المجلة حاصلة على تقييم ٨ من المكتبة الرقمية لجامعة الأزهر

رقم الإيداع
٦٣٥٩

الترقيم الدولي
(ISSN-P): (1110-3779) - (ISSN-O): (2636-2805)

للتواصل مع المجلة
+201221067852
journal.sha.law.dam@azhar.edu.eg

موقع المجلة على بنك المعرفة المصري
https://jlr.journals.ekb.eg

التاريخ: 2024/10/20

الرقم: L24/0260 ARCIF

سعادة أ. د. رئيس تحرير مجلة البحوث الفقهية و القانونية المحترم

جامعة الأزهر، كلية الشريعة و القانون، دمنهور، مصر

تحية طيبة وبعد،،،

يسر **معامل التأثير والاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية (ارسيف – ARCIF)**، أحد مبادرات قاعدة بيانات "**معرفة**" للإنتاج والمحتوى العلمي، إعلامكم بأنه قد **أطلق التقرير السنوي التاسع للمجلات للعام 2024.**

يخضع معامل التأثير "ارسيف Arcif" لإشراف "مجلس الإشراف والتنسيق" الذي يتكون من ممثلين لعدة جهات عربية ودولية: (مكتب اليونيسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية ببيروت، لجنة الأمم المتحدة لغرب آسيا (الإسكوا)، مكتبة الاسكندرية، قاعدة بيانات معرفة). بالإضافة للجنة علمية من خبراء وأكاديميين ذوي سمعة علمية رائدة من عدة دول عربية وبريطانيا.

ومن الجدير بالذكر بأن معامل "**ارسيف Arcif**" قام بالعمل على فحص ودراسة بيانات ما يزيد عن (**5000**) عنوان مجلة عربية علمية أو بحثية في مختلف التخصصات، والصادرة عن أكثر من (**1500**) هيئة علمية أو بحثية في العالم العربي. ونجح منها (**1201**) مجلة علمية فقط لتكون معتمدة ضمن المعايير العالمية لمعامل "**ارسيف Arcif**" في تقرير **عام 2024.**

ويسرنا تهنئتكم وإعلامكم بأن **مجلة البحوث الفقهية و القانونية** الصادرة عن **جامعة الأزهر، كلية الشريعة و القانون، دمنهور، مصر، قد نجحت في تحقيق معايير اعتماد معامل "ارسيف Arcif"** المتوافقة مع المعايير العالمية، والتي يبلغ عددها (**32**) **معياراً**، وللاطلاع على هذه المعايير يمكنكم الدخول إلى الرابط التالي: http://e-marefa.net/arcif/criteria/

وكان **معامل "ارسيف Arcif" العام** لمجلتكم لسنة 2024 (**0.3827**). ونهنئكم بحصول المجلة على:

- **المرتبة الأولى في تخصص الدراسات الإسلامية من إجمالي عدد المجلات (103)** على المستوى العربي، مع العلم أن **متوسط معامل "ارسيف" لهذا التخصص** كان (**0.082**). كما صُنفت مجلتكم في هذا التخصص ضمن الفئة (**Q1**) وهي الفئة العليا .
- كما صُنفت مجلتكم في **تخصص القانون** من **إجمالي عدد المجلات (114)** على المستوى العربي ضمن الفئة (**Q2**) وهي الفئة الوسطى المرتفعة ، مع العلم أن **متوسط معامل "ارسيف" لهذا التخصص** كان (**0.24**).

راجين العلم أن حصول أي مجلة ما على مرتبة ضمن الأعلى (10) مجلات في **تقرير معامل "ارسيف" لعام 2024** في أي تخصص، **لا يعني حصول** المجلة بشكل تلقائي على تصنيف مرتفع كتصنيف فئة Q1 أو Q2، حيث يرتبط ذلك بإجمالي قيمة النقاط التي حصلت عليها من **المعايير الخمسة المعتمدة لتصنيف مجلات تقرير "ارسيف" (للعام 2024) إلى فئات في مختلف التخصصات**، ويمكن الاطلاع على هذه المعايير الخمسة من خلال الدخول إلى الرابط: http://e-marefa.net/arcif/

وبإمكانكم الإعلان عن هذه النتيجة سواء على موقعكم الإلكتروني، أو على مواقع التواصل الاجتماعي، وكذلك الإشارة في النسخة الورقية لمجلتكم إلى معامل "**ارسيف Arcif**" الخاص بمجلتكم.

ختاماً، في حال رغبتكم الحصول على شهادة رسمية إلكترونية خاصة بنجاحكم في معامل "**ارسيف**"، نرجو التواصل معنا مشكورين.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

أ.د. سامي الخزندار

رئيس مبادرة معامل التأثير

" ارسيف Arcif"

آليات حماية المستهلك من الغش التجاري في النظام السعودي

Mechanisms To Protect Consumers From Commercial Fraud In The Saudi System

الدكتـــــورة

دينا عبد الله صالح عبد الله

أستاذ القانون التجاري المساعد

جامعة تبوك

المملكة العربية السعودية

آليات حماية المستهلك من الغش التجاري في النظام السعودي

دينا عبد الله صالح عبد الله
قسم القانون، كلية الشريعة والقانون، جامعة تبوك، تبوك، المملكة العربية السعودية.
البريد الإلكتروني: dabdullah@ut.edu.sa

ملخص البحث:

يهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على حماية المستهلك من الغش التجاري، والأسباب التي تؤدي للغش، وصوره، وبيان النظم والتشريعات القانونية التي تعمل على حماية المستهلك من الغش، حيث تكمن مشكلة البحث في مدى حماية المستهلك من الغش التجاري في النظام السعودي، وكيف عمل النظام على الحد من هذه الجريمة، ودور الرقابة في مكافحة جرائم الغش التجاري وعليه فظهرت أهمية البحث في كونها ستسلط الضوء على بيان وإيضاح النظم القانونية التي تعمل على حماية المستهلك في المملكة العربية السعودية، والمسؤولية القانونية المترتبة لمرتكب الغش التجاري في أنظمة المملكة؛ كي نتوصل في نهاية المطاف إلى إيجاد منظومة قانونية تكون كفيلة بحماية المستهلك الذي هو جزء من اقتصاد الدولة. ستقوم الباحثة بمعالجة الموضوع متبعة في ذلك المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم علي وصف وتحليل النصوص القانونية وكافة الأنظمة الصادرة في هذا الشأن، وبيان أحكامها في هذا الخصوص لبيان مدى كفايتها في الحد من الغش التجاري.

وخلصت الدراسة إلى جملة من النتائج والتوصيات؛ لتسهم في التخفيف من المشكلات القانونية كان من أهمها أن الشريعة الإسلامية والأنظمة القانونية متفقة فيما يخص تجريم أفعال الغش التجاري، وتعزيز الوعي القانوني للمستهلكين، والتنسيق بين الجهات الرقابية، وتسريع الإجراءات القضائية.

الكلمات المفتاحية: المستهلك، حماية المستهلك، الغش التجاري، المسؤولية القانونية، الرقابة القانونية.

Mechanisms To Protect Consumers From Commercial Fraud In The Saudi System

Deena Abdullah Saleh Abdullah
Department of Law, College of Sharia and Law, University of Tabuk, Tabuk City, Saudi Arabia.
E-mail: dabdullah@ut.edu.sa

Abstract:

This research aims to shed light on consumer protection from commercial fraud, the causes that lead to fraud, its forms, and to explain the legal systems and legislation that work to protect the consumer from fraud, The research problem lies in the extent of consumer protection from commercial fraud in the Saudi system, and how the system worked to reduce this crime, and the role of oversight in combating commercial fraud crimes. Accordingly, the importance of the research appeared in that it will shed light on the statement and clarification of the legal systems that work to protect the consumer in the Kingdom of Saudi Arabia, And the legal responsibility of the perpetrator of commercial fraud in the Kingdom's systems; so that we can ultimately reach a legal system that is capable of protecting the consumer who is part of the state's economy. The researcher will address the subject using the descriptive analytical approach that is based on describing and analyzing the legal texts and all the systems issued in this regard, and explaining its provisions in this regard to demonstrate its sufficiency in reducing commercial fraud.

The study concluded with a set of results and recommendations to contribute to alleviating legal problems, the most important of which was that Islamic law and legal systems are in agreement with regard to criminalizing acts of commercial fraud, enhancing legal

awareness of consumers, coordination between regulatory bodies, and expediting judicial procedures.

Keywords: Consumer, Consumer protection, Commercial fraud, Legal Responsibility, Legal supervision.

المقدمة

تعد حماية المستهلك من الغش التجاري أحد الجوانب الأساسية لضمان حقوق الأفراد والحفاظ على العدالة الاقتصادية في أي مجتمع، حيث تحظى حقوق المستهلك في المملكة العربية السعودية باهتمام كبير من قبل الحكومة وذلك من خلال وضع العديد من القوانين واللوائح لضمانة حماية المستهلك من الممارسات التجارية غير القانونية مثل الغش، والتضليل، والاحتيال. في هذا السياق قامت المملكة بتطوير إطار قانوني وتنظيمي من خلال النظام السعودي لحماية المستهلك، الذي يتضمن قوانين وآليات رقابية تهدف إلى مكافحة الغش التجاري وضمان المستهلكين في الحصول على منتجات وخدمات مطابقة للمواصفات والصفات المعلن عنها. ومدى كفاية القوانين في حماية حق المستهلك، بغرض إخراج مستهلك واعٍ ومتبصر وقادر على التمسك بحقوقه، وخلق رقابة من قبله تساعد؛ إلى جانب رقابة الجهات المعنية به، وليصبح معها المجتمع أكثر تفاعلاً مع قضاياه. وتأتي الدراسة مناقشةً لموضوع حماية المستهلك في النظام السعودي من خلال تحليل التشريعات التي تضمن الحقوق الأساسية للمستهلك وتضع آليات رقابية فعّالة لضمان تطبيقها، ومدى كفايتها في حماية المستهلك من الغش التجاري.

إشكالية البحث

تكمن مشكلة البحث في استغلال المستهلك في معاملاته وهضم حقوقه وكثرة تعرضه للغش والخداع، على الرغم من وجود الأنظمة القانونية لحمايته، كذلك تكمن مشكلة البحث في التطبيق الفعلي لهذه الأنظمة قد يواجه العديد من المشكلات مثل التضارب بين التشريعات، ضعف آليات الرقابة، وغياب الوعي الكافي بين المستهلكين والتجار حول حقوقهم وواجباتهم. حيث يمكن أن تتخلص مُشكلة البحث من خلال الإجابة على الأسئلة التالية:

- ما حقوق المستهلك في النظام السعودي.
- مدى وعي المستهلك بحقوقه ودوره في حمايتها.
- مدى كفاية الأنظمة السعودية في حماية المستهلك من الغش التجاري، ودور الجهات المختصة بدورها الرقابي.

أهمية البحث:

يكتسب هذا البحث أهمية كبيرة في ضوء التطورات الاقتصادية السريعة في المملكة العربية السعودية، خاصة مع رؤية ٢٠٣٠ التي تهدف إلى تعزيز الاقتصاد الرقمي والتجارة الإلكترونية؛ وظهور أسواق جديدة تزداد الحاجة إلى تطوير آليات فعالة لحماية المستهلك من الغش التجاري. وخاصة ما يُواجه المستهلك في السوق من أسعار غير ثابتة وإعلانات غير حقيقية مما يضُر ويزعزع مفهوم المصداقية تجاهها، كذلك العمل على توعية المجتمع على مدى الحماية التي وفرها القانون له، كما أن البحث سيسهم في فهم التحديات القانونية والتنظيمية التي تؤثر على تطبيق الأنظمة السعودية ويقترح حلول قانونية فعالة.

الأهداف الرئيسة للبحث:

١. تحليل التشريعات المتعلقة بحماية المستهلك من الغش التجاري في النظام السعودي، مع التركيز على نظام حماية المستهلك ونظام مكافحة الغش التجاري.

٢. دراسة التحديات التي تواجه تطبيق هذه الأنظمة بشكل فعال في الأسواق السعودية.

٣. استكشاف الفجوات في الرقابة والتطبيق القانوني والمتابعة على ممارسات الغش التجاري.

٤. تقديم توصيات لتحسين فعالية الأنظمة والتشريعات المعمول بها لمكافحة الغش التجاري في المملكة.

منهج البحث:

انتهج الباحث المنهج الوصفي التحليلي لموضوع حماية المستهلك في النظام السعودي، من خلال النظام السعودي لحماية المستهلك لسنة (١٤٢٦هـ) وقانون الغش التجاري لسنة (١٤٢٩هـ)، والأنظمة الإضافية.

خطة البحث:

وتم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: ماهية حماية المستهلك من الغش التجاري.

المبحث الثاني: قواعد وآليات حماية المستهلك في النظام السعوي.

المبحث الأول
ماهية حماية المستهلك من الغش التجاري

إن أساس كل دراسة لابد من التعرض لأهم المفاهيم الأساسية في دراسة الموضوع، لذا سيتم في هذا المبحث توضيح مفهوم المستهلك وبيان أهمية حمايته وذلك من خلال المطلب الأول، ومن ثم التطرق في المطلب الثاني لمفهوم الغش التجاري ومن ثم بيان صوره، أما المطلب الثالث فتم التحدث فيه آثر الغش على المستهلك.

المطلب الأول:
تعريف المستهلك وأهمية حمايته

المستهلك في اللغة مأخوذ من مادة هلك: الهَلَكُ، هلك، يهلكُ، واستهلك المال: أنفقه وأنفذه[١]، أما من الجهة القانونية [٢]، فظهر اتجاهان في تعريف المستهلك[٣]، أحدهما ضيق والثاني واسع. إذ يعرف المستهلك وفقا للاتجاه الأول بأنه" شخص يتصرف لتحقيق أغراض لا تدخل ضمن نشاطه المهني[٤]. فالمستهلك وفقا لهذا المفهوم يبرم عقداً مع أشخاص من أرباب المهن والتجارة ممن يمتلكون معلومات ودراية كبيرة بتلك السلع والخدمات[٥]. أما الاتجاه الواسع فيعرف المستهلك بأنه: الشخص الذي

---

(١). رمضان علي السيد الشرنباصي، حماية المستهلك في الفقه الإسلامي دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٤، ص١٥٤-١٧٩.

(٢). د. يوسف شندي، المفهوم القانوني للمستهلك، مجلة الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العدد (٤٤) / أكتوبر ٢٠١٠م، ص١٤١.

(٣). الاستهلاك في اللغة مصدر اللفظ يشتق من كلمة هلك، فيقال استهلك المال، أي أنفقه وأنفده، أي أنه يستعمل لإشباع حاجياته الضرورية" لسان العرب لابن منظور، دار صادر، بيروت، ١٩٩٧، المجلد السادس، ص٣٤٨.

(٤). د. عامر قاسم أحمد القيسي، الحماية القانونية للمستهلك، دار الثقافة، عمان،٢٠٠٢، ص٩.

(٥). د. ياسين الجبوري، المبسوط في شرح القانون المدني، مصادر الحقوق الشخصية (ج ١، المجلد الأول نظرية العقد)، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان،٢٠٠٢، ص١٦٣.

يقوم بإبرام تصرفات قانونية للحصول على سلعة أو خدمة إشباعا لحاجاته الاستهلاكية الشخصية والعائلية[١]. والاتجاه الأخير هو ما تميل إليه في الوقت الراهن الجمعيات والمنظمات الخاصة بحماية المستهلك في الدول المختلفة.

وذهب البعض الآخر لتعريف المستهلك " كل من يؤول إليه الشيء بطريق الشراء بقصد الاستهلاك أو الاستعمال"[٢].

وذهب بعض الفقه إلى تعريف المستهلك بأنه "ذلك الشخص الذي يبرم عقودا مختلفة من شراء وإيجار وغيرها من أجل توفير ما يحتاج إليه من سلع ومواد وخدمات وأغذية وأدوية لإشباع حاجته الضرورية والكمالية الآنية والمستقبلية دون أن تكون لديه نية المضاربة بهذه الأشياء عن طريق إعادة تسويقها"[٣].

أما تعريف المستهلك في النظام السعودي فقد عرفت المادة (الأولى) من جمعية حماية المستهلك للعام ١٤٢٩ المستهلك بأنه " كل شخص ذي صفة طبيعية أو اعتبارية يحصل على سلعة أو خدمة بمقابل أو دون مقابل إشباعاً لحاجاته الشخصية أو حاجات الآخرين". وبالنظر إلى نظام حماية المستهلك السعودي نجد المشرع السعودي عرف المستهلك في المادة (الأولى) بأنه " شخص ذو صفة طبيعية يسعى إلى الحصول على منتج أو خدمة بغرض إشباع احتياجاته الشخصية أو العائلية أو المعيشية".

---

(١). د. أنور أحمد أرسلان، الحماية التشريعية للمستهلك، ندوة حماية المستهلك في الشريعة والقانون، كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العين،١٩٩٨، ص٥.

(٢). رمضان علي السيد الشرنباصي، مرجع سابق، ص٢٥.

(٣). جمال النكاس، حماية المستهلك وأثرها على النظرية العامة للعقد في القانون الكويتي، بحث مجلة الحقوق بجامعة الكويت، ١٩٨٩، ص٤٧.

ومن خلال النظر إلى التعريف نجد أن المشرع السعودي لم يميز بين المستهلكين وساوى بينهم سواء أكانوا من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين وسواء كان تم التعاقد بالطرق التقليدية أو بواسطة الوسائل الإلكترونية. فيلزم الإشارة هنا إلى التفرقة بين المستهلك المتعاقد والمستهلك المستفيد، فالمستهلك المتعاقد قد يكون مستهلكاً تقليدياً وهو الذي يلتقي بالطرف الآخر في مجلس عقد واحد، وقد يكون مستهلكا إلكترونيا، وهو الشخص الذي يتعاقد عبر أحد وسائل التعاقد الإلكتروني.

أما أهمية حماية المستهلك فتعد حماية المستهلك من الركائز الأساسية التي يقوم عليها النظام الاقتصادي في أي دولة[١]، ومن بين تلك الدول؛ المملكة العربية السعودية التي تسعى بشكل مستمر لتعزيز حقوق المستهلكين وضمان العدالة والشفافية في الأسواق. ومن خلال التشريعات واللوائح التنظيمية تضمن المملكة أن يحصل المستهلكون على منتجات وخدمات ذات جودة ومطابقة للمواصفات، وتُعزز بذلك الثقة في السوق السعودي مما يسهم في نمو الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة، وفي هذا السياق تبرز أهمية حماية المستهلك في السوق السعودي في عدة مجالات اقتصادية واجتماعية، حيث تلعب دوراً رئيساً في تحسين بيئة الأعمال وتعزيز المنافسة العادلة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك من خلال تعزيز ثقة المستهلكين في السوق السعودي، لأن ثقة المستهلك هي أحد العوامل الرئيسة التي تسهم في نجاح الأسواق وزيادة حجم الاستثمارات. فعندما يشعر المستهلك بأنه محمي من الغش التجاري أو التضليل فإنه يكون أكثر استعداداً للمشاركة في الأسواق وشراء المنتجات والخدمات وهذا يعزز الطلب على السلع والخدمات، مما يؤدي إلى تحفيز الاقتصاد المحلي. مما يسهم في خلق بيئة تجارية تتمتع بالشفافية والمصداقية مما يعزز الثقة في العلامات التجارية والمنتجات المحلية والأجنبية

---

(١). دنيا مباركة، الحماية القانونية لرضا مستهلكي السلع والخدمات، مقال منشور بالمجلة المغربية للاقتصاد والقانون، العدد ٣ يونيو ٢٠٠١، ص٤٦.

المتاحة في المملكة. كذلك تحسين جودة المنتجات والخدمات، وذلك من خلال توفر حماية المستهلك حوافز قانونية للتجار والشركات لتقديم منتجات عالية الجودة، حيث تُشجع الأنظمة القانونية الشركات على الالتزام بمعايير الجودة والمواصفات القياسية وسلامة المنتجات وتشجيع المنتجات المعتمدة والمطابقة للمواصفات وضمان أن السلع التي يتم تداولها في الأسواق آمنة وصحية للمستهلكين. كذلك يتم تحسين المنتجات والخدمات عندما تكون هناك رقابة قوية على المنتجات فإن ذلك يدفع الشركات إلى تحسين منتجاتها باستمرار لتلبية احتياجات المستهلكين والمنافسة في الأسواق[١].

كما تبرز أهمية حماية المستهلك في حماية الاقتصاد الوطني، أن حماية المستهلك تسهم في حماية الاقتصاد الوطني من الممارسات التجارية غير المشروعة مثل الغش والتلاعب بالأسعار وبيع المنتجات المقلدة. وهذه الممارسات قد تؤدي إلى إضعاف ثقة المستهلكين في الأسواق المحلية مما يؤثر سلباً على الاقتصاد الوطني. كما أنها تحفز التجارة العادلة وتسهم في تعزيز المنافسة في السوق السعودي عندما يتم تطبيق قوانين صارمة ضد المنتجات المقلدة أو الغش التجاري فيتم ضمان أن الشركات التي تلتزم بالمواصفات والجودة هي التي تظل في السوق مما يعزز الاستثمار والنمو الاقتصادي[٢]. والعمل على تعزيز التنافسية والابتكار، هذه الحماية تدفع الشركات إلى تحسين منتجاتها وخدماتها باستمرار من خلال الابتكار والتطوير لتلبية احتياجات المستهلكين. فعندما يتم التأكد من أن الشركات تحترم حقوق

---

(١). د. خالد ممدوح، حماية المستهلك في عقود التجارة الإلكترونية، موقع/ د/ خالد ممدوح على كنانة أون لاين، ٢٠١٠.

(٢). سارة أولاد أسلامة، الحماية القانونية للمستهلك، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون المدني والأعمال، جامعة عبد المالك السعدي، كلية الحقوق طنجة، السنة الجامعية: ٢٠٠٧-٢٠٠٨، ص١١.

المستهلك فإن ذلك يشجعها على تقديم منتجات مبتكرة ومتطورة. كما أن المنافسة العادلة التي تضمنها حماية المستهلك تعزز من وجود أسواق مفتوحة، حيث يمكن للمستهلكين اختيار المنتجات الأفضل، مما يحفز الشركات على تحسين جودة المنتجات وخفض الأسعار.

كذلك من الأهمية حماية صحة وسلامة المستهلك، تضمن أن المنتجات المبيعة في الأسواق لا تشكل خطراً على الصحة العامة، من خلال تطبيق المواصفات القياسية والرقابة الصحية على المنتجات، حيث يتم التأكد من أن المنتجات الغذائية والمستحضرات الدوائية والأجهزة الطبية وغيرها من المنتجات التي تؤثر على الصحة العامة لا تحتوي على مواد ضارة أو غير صالحة للاستهلاك. كما تسهم هذه الحماية في تقليل الحوادث الصحية الناتجة عن المنتجات المغشوشة أو المزورة، مما يسهم في تعزيز رفاهية المجتمع. كما أن تعزيز دور التجارة الإلكترونية، مع النمو السريع للتجارة الإلكترونية في المملكة، أصبحت حماية المستهلك من التحديات الجديدة التي تواجه الأنظمة القانونية. وحماية المستهلك في التجارة الإلكترونية تضمن أن المستهلكين يحصلون على منتجات أصيلة ومطابقة للمواصفات حتى في ظل زيادة عمليات الشراء عبر الإنترنت. كما تُسهم الأنظمة القانونية في المملكة في تطوير إجراءات حماية المستهلك في التجارة الإلكترونية، مثل ضمان الحق في الاسترجاع أو الاستبدال، والشفافية في العروض، مما يعزز الثقة في التعاملات التجارية عبر الإنترنت[١].

أيضاً من الأهمية، تشجيع التوسع في الأسواق العالمية، حماية المستهلك في المملكة تسهم في تعزيز سمعة السوق السعودي على المستوى العالمي. عندما يعرف

---

(١). د. خالد ممدوح، حماية المستهلك في عقود التجارة الإلكترونية، مرجع سابق.

التجار الدوليون أن المملكة تتبع ممارسات تجارية شفافة وتطبق قوانين صارمة لحماية المستهلك، فإن ذلك يشجعهم على الاستثمار في السوق السعودي، وتوسيع الفرص التجارية. كما أن الحماية الجيدة للمستهلك تسهم في تحفيز الصادرات السعودية من خلال ضمان أن المنتجات السعودية مطابقة للمواصفات الدولية.

إن حماية المستهلك في السوق السعودي لا تقتصر فقط على حماية الأفراد من الغش التجاري أو المنتجات المغشوشة، بل تلعب دوراً رئيساً في تعزيز الاقتصاد الوطني، ودعم العدالة الاجتماعية، وتحقيق الاستدامة الاقتصادية. من خلال التشريعات القانونية والرقابة الحكومية، تضمن المملكة أن يكون السوق السعودي مكاناً آمناً للمستهلكين، مما يعزز الثقة والنمو في كافة القطاعات الاقتصادية. وكان هذا سبباً في دعم رؤية السعودية ٢٠٣٠، منها حماية المستهلك، والتي تعد أحد العوامل الرئيسة في تحقيق أهداف رؤية السعودية ٢٠٣٠، التي تسعى إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام من خلال التحول الرقمي وتحسين بيئة الأعمال. من خلال حماية حقوق المستهلكين، يمكن تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتشجيع الاستثمارات في المملكة.

المطلب الثاني:
مفهوم الغش التجاري وصوره

إذا كان المنظم السعودي كباقي الأنظمة قد أغفل تعريف محدد للغش فإن هذا لم يمنع بعض الباحثين[١]، من إيراد تعريف له، حيث تم تعريفه بأنه مجموعة من الأفعال غير القانونية التي يقوم بها التاجر أو أي شخص آخر في التجارة بهدف التضليل أو التحايل على المستهلك أو الجهات الرقابية، وذلك بغرض تحقيق مكاسب مالية غير مشروعة.

حيث يتمثل الغش التجاري في إخفاء أو تغيير خصائص أو مواصفات المنتجات أو الخدمات بطريقة تؤدي إلى تضليل المستهلك وجعله يشتري منتجاً أو خدمة بناءً على معلومات غير صحيحة، وقد حذر الإسلام الغش والخداع وحذر من إتيانهما والتعامل بهما بين المسلمين، فنجد من خلال النصوص الشرعية أن الإسلام يحمي المستهلك من الغش التجاري، وهذه الحماية الشرعية هي أساس الحماية الجنائية، فالغش التجاري مظهر من مظاهر أكل أموال الناس بالباطل لقوله تعالى "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَن تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا"[٢]. وهذا ما أكدته المادة (الأولى) من نظام مكافحة الغش التجاري الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ١٩) بتاريخ ٣/ ٤/ ١٤٢٩هـ[٣].

---

(١). جواد الغماري، جرائم الغش في البضائع، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الثانية،٢٠٠٢، ص٢٤.

(٢). الآية (٢٩) من سورة النساء.

(٣). المنتج المغشوش": أ - كل منتج دخل عليه تغيير أو عبث به بصورة ما مما أفقده شيئًا من قيمته المادية أو المعنوية، سواء كان ذلك بالإضافة أو بالإنقاص أو بالتصنيع أو بغير ذلك، في ذاته أو طبيعته أو جنسه أو نوعه أو شكله أو عناصره أو صفاته أو متطلباته أو خصائصه أو مصدره أو قدره

فنجد أن الغش عمل غير مشروع في ذاته، لما يمثله من استهتار بحقوق الغير وإخلال بالتزام قانوني ففي معظم الحالات يتسبب الغش التجاري في خداع المستهلكين، مما يعرضهم إلى مخاطر صحية أو اقتصادية، كما يضر بالأسواق التجارية ويؤثر سلباً على منافسة السوق ومصداقية الشركات(١). فالمنتج المغشوش قد عرفتها المادة (الأولى) من اللائحة التنفيذية لنظام مكافحة الغش التجاري لعام ١٤٢٩هـ بأن" كل منتج دخل عليه تغيير أو عبث به بصورة ما، مما أفقده شيئاً من قيمته المادية أو المعنوية، سواء كان ذلك بالإضافة أو بالإنقاص أو بالتصنيع أو بغير ذلك، في ذاته أو طبيعته أو جنسه أو نوعه أو شكله أو عناصره أو صفاته أو متطلباته...الخ أما المنتج الفاسد فهو كل منتج لم يعد صالحاً للاستغلال أو الاستعمال أو الاستهلاك الآدمي أو الحيواني وفق ما تبينه اللائحة(٢).

أما صور الغش التجاري؛ وبالنظر إلى نص المادة (الثانية) من نظام مكافحة الغش السعودي، فنجده ينص على ما يلي:" يعد مخالفًا لأحكام هذا النظام كل من خدع – أو شرع في الخداع – بأي طريقة من الطرق في أحد الأمور الآتية: أ- ذاتية المنتج، أو طبيعته، أو جنسه، أو نوعه، أو عناصره، أو صفاته الجوهرية. ب- مصدر المنتج. ج – قدر المنتج، سواء في الوزن، أو الكيل، أو المقاس، أو العدد، أو الطاقة، العيار".

سواء في الوزن، أو الكيل، أو المقاس، أو العدد، أو الطاقة، أو العيار. ب – كل منتج غير مطابق للمواصفات القياسية المعتمدة. ج – المنتج الفاسد: كل منتج لم يعد صالحًا للاستغلال أو الاستعمال أو الاستهلاك وفق ما تبينه اللائحة."

(١). محمد بن أحمد بن عرفه، حاشية الدسوقي علي الشرح الكبير، ٢٠١٩، ص١٦٩.

(٢). المادة (٢) من نظام اللائحة التنفيذية لمكافحة الغش التجاري بالنظام السعودي رقم (١٥٥) بتاريخ ٦/ ١/ ١٤٣١هـ.

يتبين من نص هذه الفقرة إن أبرز صور الغش هما الخداع والتزييف. فيمكن أن يظهر في العديد من الأشكال والأنواع والمجالات، وأشهر أنواع الغش التجاري تشمل: الغش في المنتجات (التلاعب بالسلع) وذلك من خلال الغش في مواصفات المنتج مثل إخفاء العيوب أو التلاعب بالمكونات أو المواد الخام التي تدخل في صناعة المنتج. على سبيل المثال قد يتم تصنيع منتج باستخدام مواد رديئة بدلاً من المواد الجيدة التي تم الإعلان عنها. كذلك الغش في تاريخ الصلاحية من خلال تغيير تاريخ انتهاء الصلاحية للمنتجات مثل الأدوية أو المواد الغذائية أو المستحضرات التجميلية، بحيث يتم بيع منتج منتهي الصلاحية أو قريب من الانتهاء على أنه صالح للاستخدام. أيضا من هذه الأنواع الغش في الإعلان والتسويق كالإعلانات المضللة بتقديم معلومات كاذبة أو مضللة عن خصائص أو وجود المنتج أو الخدمة لجذب المستهلكين قد يتضمن ذلك مبالغة في الخصائص أو استخدام صور أو شعارات غير صحيحة لزيادة جاذبية المنتج. أو الغش في العروض الترويجية والمتمثل في تقديم عروض ترويجية غير واقعية أو مبالغ فيها مثل التخفيضات الوهمية أو العروض التي لا تتضمن كل التفاصيل المتعلقة بالمنتج أو الخدمة، وعلى سبيل المثال قد يتم الإعلان عن خصم بنسبة ٥٠٪ على منتج ولكن يتم بيع المنتج بسعر أعلى من المعتاد[١].

كذلك الغش في التسويق عبر الإنترنت في عالم التجارة الإلكترونية من خلال وضع صور غير حقيقية أو مواصفات غير دقيقة للمنتجات. أو الغش في الدفع الإلكتروني بالتلاعب في المدفوعات بسرقة بيانات بطاقة الائتمان أو إجراء عمليات

---

(١) . د. علي السيد حسين، و د. وليد محمد بشر، بحث منشور بعنوان الجوانب القانونية للحماية المدنية للمستهلك من الإعلانات التجارية الكاذبة أو المضلة في القانون المصري والنظام السعودي، مجلة الشريعة والقانون بطنطا، العدد الثاني والثلاثون، الجزء الثاني، ص٤٣٦.

بيع وهمية. كما يتضمن الغش غش المنتجات الصحية من بيع أدوية مغشوشة أو مكملات غذائية مزيفة.[١] كذلك من المجالات المؤدية للغش التجاري، الغش في المعاملات المالية من خلال التلاعب في الفواتير المزيفة أو غير الدقيقة للمستهلكين مثل إضافة رسوم إضافية على المنتجات أو الخدمات أو زيادة الأسعار بشكل غير مبرر. كذلك يمكن أن يتضمن الغش في العقود التجارية مثل إخفاء شروط غير عادلة أو تزوير أو إخفاء معلومات مهمة تتعلق بالعقد المبرم مع المستهلك. لذا نجد أن الغش يسهم في انتشار الأوبئة الاجتماعية التي تكون نتاج الخساسة في المعاملات التجارية والتي تشير إلى الممارسات التجارية غير الأخلاقية التي يقوم بها التجار أو الشركات بهدف استغلال الطرف الآخر في المعاملة التجارية بطريقة ظالمة أو مخادعة. مما يسهم في عدم مواكبة هذا المجتمع للحضارة والتخلف وانحداراً في التطور التكنولوجي.[٢] وهذا ما هدف له نظام مكافحة الغش التجاري السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٣) لعام ١٤٢١هـ إلى منع الغش التجاري في جميع المجالات التجارية ووضع عقوبات رادعة ضد الممارسات الغشاشة والحد من هذه الظاهرة.

---

(١). عبد الكريم القزويني، فتح العزيز بشرح الوجيز – الشرح الكبير، دار الفكر، القاهرة، (٥٠٥هـ)، ص٣٣٣.

(٢). عبد القادر عودة، التشريع الجنائي الإسلامي مقارنا بالقانون الوضعي، دار الكتب العلمية،٢٠١١، ص١١٣.

المطلب الثالث:
أثر الغش التجاري على المستهلك

يعد أحد الممارسات غير المشروعة التي قد تؤثر بشكل كبير على الاقتصاد الوطني والمستهلكين على حد سواء. حيث أن الغش التجاري يتخذ أشكالًا متعددة مثل الغش في المنتجات، التلاعب بالأسعار، التضليل في الإعلانات، التزوير، والتلاعب في المواصفات، وتترتب عليه آثار سلبية عميقة على الثقة في الأسواق وسلامة المستهلكين[١]. وفي هذا السياق سنستعرض أثر الغش التجاري على الاقتصاد والمستهلكين:

١/ أثر الغش التجاري على الاقتصاد الوطني، يؤدي الغش التجاري إلى إضعاف المنافسة العادلة في السوق. عند ممارسة بعض التجار الغش، فإنهم يقدمون منتجات منخفضة الجودة بأسعار منخفضة بشكل غير عادل، ما يجعل الشركات الملتزمة بالقوانين تواجه صعوبة في منافسة هؤلاء التجار وهذا يؤدي إلى تشويه السوق وتدمير القيم التجارية. والتقليل من ثقة المستهلكين في الأسواق بشكل عام. لأن المستهلكون يُدركون أن بعض المنتجات ليست مطابقة للمواصفات أو مغشوشة، فإن ذلك يؤثر بشكل سلبي على سمعة السوق كلياً، ويقلل من الاستثمار الأجنبي والداخلي ويؤدي إلى تراجع في الأنشطة الاقتصادية[٢]. كذلك التأثير على الإيرادات الضريبية، من خلال أن بعض التجار الذين يمارسون الغش التجاري يتجنبون دفع الضرائب أو الرسوم الجمركية من خلال التهرب الضريبي. وبذلك، لا تحصل

---

(١). ندى سلمان الحقيل، حماية المستهلك من الممارسات الاحتكارية والغش التجاري في النظام السعودي، كليات الشرق العربي، المملكة العربية السعودية ،٢٠١٦م، ص٣٥.

(٢). سوسن سعيد شندي، جرائم الغش التجاري، دار النهضة العربية، بدون طبعة، القاهرة ،٢٠١٠م، ص٨٩.

الحكومة على الإيرادات الكافية التي يمكن استخدامها في تمويل المشاريع أو خدمات الدولة. كما أن الغش في المعاملات التجارية قد يؤدي إلى خفض الإنتاجية وإضعاف الاقتصاد الوطني من خلال بيع منتجات رديئة بدلاً من منتجات عالية الجودة. وهذا قد يقلل من قدرة الصناعات المحلية على التوسع والنمو، مما يضر بالاقتصاد بشكل عام. كما يكون التأثير كذلك على القطاع الصناعي والتجاري، وذلك من خلال إعاقة الابتكار والتطوير؛ فالشركات التي تنتهج ممارسات تجارية غير أخلاقية مثل الغش التجاري لا تشجع على الابتكار أو تحسين الجودة. هذا يؤدي إلى تراجع في مستوى المنتجات والخدمات وبالتالي محدودية التقدم الصناعي والتجاري في البلد. كما أن الغش التجاري يؤدي إلى تشويش في السوق حيث يتم بيع منتجات غير صالحة أو مغشوشة، مما يؤدي إلى زيادة في التكاليف المترتبة على إصلاح العيوب أو إعادة المنتجات.

٢/ أثر الغش على المستهلكين، الخطر على صحة المستهلكين، فالمنتجات المقلدة والمغشوشة قد تشكل خطرًا مباشرًا على صحة المستهلكين[١]. فعلى سبيل المثال، قد تحتوي الأدوية المغشوشة أو الأطعمة المقلدة على مواد سامة أو مكونات ضارة. كذلك التأثير المالي على المستهلكين بدفع أموال مقابل منتجات رديئة، ففي حال تم خداع المستهلكين وبيعهم منتجات مغشوشة أو مقلدة، فإنهم يدفعون مبالغ مالية مقابل شيء لا يتوافق مع توقعاتهم أو احتياجاتهم. هذا يسبب لهم خسائر مالية، خاصة إذا كانت المنتجات مغشوشة وتحتاج إلى إصلاحات أو استبدال. كما أن

(١) مصطفى كمال طه، أساسيات القانون التجاري، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الثانية، ٢٠١٧م، ص٦٩.

الضرر الناتج عن عدم الوفاء بالوعود. [١] وذلك في بعض الحالات، التي قد يتم بيع منتجات أو خدمات بناءً على إعلانات مضللة أو وعد بخصائص غير حقيقية. وعندما لا يتم الوفاء بتلك الوعود، يشعر المستهلكون أنهم تعرضوا لخسارة مالية نتيجة لدفعهم أموالًا مقابل شيء لم يحصلوا عليه.

كذلك من أثر الغش تآكل الثقة في المعاملات التجارية، فالمستهلكون الذين تعرضوا للغش التجاري غالبًا ما يفقدون الثقة في التجار والشركات بشكل عام. هذا قد يؤدي إلى امتناعهم عن الشراء أو التعامل مع الشركات المحلية، مما يؤدي إلى انخفاض في الطلب على المنتجات والخدمات. ويصبح لديهم التخوف من الشراء مما يجعلهم أكثر ترددًا وتخوفًا من إجراء المعاملات التجارية في المستقبل، مما يعزز الشعور بعدم الأمان لدى المستهلكين. كذلك تأثير الغش التجاري على تجربة المستهلك عندما يكتشف المستهلكون أنهم قد تم خداعهم من خلال منتجات مغشوشة أو مقلدة[٢]، فإنهم يشعرون بالإحباط والغضب بسبب فقدان المال والوقت. هذا قد يؤثر على تجربة التسوق بشكل عام ويقلل من الرضا العام لدى المستهلكين. فيسبب تجربة نفسية سلبية للمستهلكين، حيث يشعرون أنهم تعرضوا للخداع والاستغلال الذي يؤدي إلى تراجع الثقة في السوق بصفة عامة[٣].

أما طرق الحد من آثار الغش التجاري، تعزيز التشريعات القانونية فيجب على السلطات الحكومية تعزيز التشريعات الخاصة بحماية المستهلك ومكافحة الغش

---

(١). عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني (مصادر الالتزام)، ص٩٧٠.

(٢). د. عبد اللاوي خديجة، قانون حماية المستهلك كتاب بيداغوجي، دار جودة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠٢٤، ص٣٥.

(٣). علي الحسيني، الوسيط في شرح القانون المدني، ص٧٩.

التجاري، وضمان تطبيق العقوبات على المخالفين بشكل صارم. والعمل على نشر الوعي بين المستهلكين بزيادة الوعي لديهم حول كيفية التعرف على المنتجات المغشوشة أو المقلدة وكيفية الإبلاغ عن الممارسات التجارية غير المشروعة. كذلك تحسين الرقابة على الأسواق حيث يجب على الجهات الرقابية تكثيف الرقابة على الأسواق، بما في ذلك الأسواق الرقمية، لضمان سلامة المنتجات وحمايتها من الغش. وتعزيز الشفافية في المعاملات التجارية من خلال التزام الشركات بتقديم معلومات واضحة وشفافة عن المنتجات والخدمات التي تقدمها، بما في ذلك المكونات والمواصفات والتاريخ والضمانات[1].

لذا تعد ممارسات الغش التجاري أحد العوامل المؤثرة بشكل كبير على الاقتصاد والمستهلكين. على الرغم من أن الغش التجاري قد يحقق مكاسب قصيرة الأمد لبعض التجار، إلا أن تأثيراته السلبية على الثقة في الأسواق والصحة العامة والاستقرار الاقتصادي تكون واسعة النطاق. لذلك، من المهم أن تتعاون الجهات الحكومية والتجار والمستهلكون لضمان حماية الحقوق وتحقيق العدالة في المعاملات التجارية من خلال تشريعات فعالة ورقابة صارمة.

(١). سوسن سعيد شندي، جرائم الغش التجاري، مرجع سابق، ص٩٩.

المبحث الثالث
قواعد وآليات حماية حق المستهلك في النظام السعوي.

يناقش هذا المبحث، قواعد وآليات حماية حقوق المستهلك، بوصفها جهات تنفيذية لتكون وثيقة الصلة بمباشرة ما خطه النظام من حقوق المستهلك، والأجهزة التي تعمل على حمايته، والعقوبات المقررة في حالة زجر الغش التجاري، والتي سيتم مناقشتها وفقاً للمطالب الآتية.

المطلب الأول:
أجهزة حماية المستهلك في النظام السعودي

تتمثل الحماية القانونية للمستهلك من الغش التجاري في جملة الوسائل والإجراءات والضوابط التي يوفرها المشرع بوساطة التشريعات المختلفة بشأن التعاقد على السلع والخدمات التي يرغب المستهلك في الحصول عليها. حيث تشمل معايير الحماية القانونية عدة جوانب[١]، منها التشريعات الوطنية والدولية؛ والشفافية والإفصاح وآليات الشكوى والتعويض والتوعية والتثقف والرقابة والمراقبة.

حيث أولت المملكة أهمية بالغة للمستهلك وذلك من خلال إنشاء جمعية حماية المستهلك؛ الصادرة بقرار من مجلس الوزراء رقم (٢٠٢) بتاريخ ١٧/ ٦/ ١٤٢٨هـ والمعدل بقرار رقم (١٢٠) بتاريخ ١٤٣٦هـ وهي جمعية أهلية[٢] غير ربحية تهدف إلى تمكين المستهلك وتحسين تجربته في السوق السعودي عبر بناء شراكات فعالة مع المستهلكين والقطاعين العام والخاص. ونظراً للدور الذي تقوم به الجمعية بوصفها أحد

---

(١). د. حداد العيد، الحماية المدنية والجنائية للمستهلك عبر شبكة الانترنت، المؤتمر المغاربي الأول حول المعلوماتية والقانون المنعقد بتاريخ ٢٧/ ٣٠/ أكتوبر ٢٠٠٩م، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس-ليبيا، ص٤.

(٢). المادة (٢) من تنظيم جمعية حماية المستهلك السعودي.

أهم الفاعلين في تنشيط الحياة الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع[١]، قد خولها النظام عدة صلاحيات تقوم بها، حيث تعمل على مساعدة الأجهزة الرسمية وتتقاسم المسؤولية معها في مراقبة الأسواق من أي منتج لا يتطابق مع المواصفات التي حددها القانون، ويكاد يكون هدفها يتجاوز الدفاع فقط عن حقوق المستهلك بل يمتد ليتجلى في مكافحتها للجرائم المرتبطة بالممارسات التجارية كالتهريب والغش والإعلانات المضللة والتي من شأنها أن تؤذي المستهلك[٢].ونجد أن هذه الجمعية تقوم بدور وقائي لحماية المستهلك ومنع وقوع الضرر على المستهلك.

وقد اعترف المنظم السعودي بدور الجمعيات في حماية المستهلك وبالقواعد العامة لحماية المستهلك بجانب الأنظمة الأخرى التي صدرت؛ فمن تلك الجمعيات جمعية حماية المستهلك[٣]؛ وهي منظمة غير حكومية تهدف إلى تعزيز حقوق

---

(١). جاء في المادة (٤) من تنظيم جمعية حماية المستهلك ما نصه " تهدف الجمعية إلى العناية بشؤون المستهلك ورعاية مصالحه والمحافظة على حقوقه والدفاع عنها، وتبنى قضاياه لدى الجهات العامة والخاصة، وحمايته من جميع أنواع الغش والتقليد والاحتيال والخداع والتدليس في جميع السلع والخدمات والمبالغة في رفع أسعارهما، ونشر الوعي الاستهلاكي لدى المستهلك، وتبصيره بسبل ترشيد الاستهلاك".

(٢). هامل الهواري، دور الجمعيات في حماية المستهلك، مجلة العلوم القانونية والإدارية، عدد خاص صادر عن كلية الحقوق بجامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، أفريل ٢٠٠٥، ص٢٢٤.

(٣) . الجمعية السعودية لحماية المستهلك، جمعية حماية المستهلك (http://www.saudicso.org) تقدم الجمعية دراسات وأبحاثًا حول *حماية المستهلك* في السوق السعودي وتساعد في توعية المستهلكين بحقوقهم.

المستهلكين في المملكة وذلك سعياً منها لحماية حقوق المستهلك وضمان أن يتمتع الأفراد ببيئة تجارية آمنة، فلها عدة مهام منها توعية المستهلكين عبر الحملات التوعوية لهم وتعريفهم حول حقوقهم وكيفية حماية أنفسهم من الغش التجاري. وكيفية التقديم على الشكاوى ضد الممارسات التجارية غير العادلة عبر توجيههم للجهات المختصة مثل وزارة التجارة. كذلك من مهام الجمعية المدافعة عن حقوق المستهلكين أمام الجهات التشريعية والتنفيذية في المملكة.

فتتعدد الأجهزة والهيئات المعنية بحماية المستهلك في المملكة، وهي تهدف إلى مراقبة الأسواق، وتنظيم عمليات التجارة، ومنع الممارسات التجارية غير القانونية، مثل الغش التجاري والتضليل ومنها وزارة التجارة التي تعتبر من أهم الجهات الحكومية المسؤولة عن حماية المستهلك في المملكة؛ حيث تقوم الوزارة بتنظيم الأنشطة التجارية و حماية المستهلكين من خلال مراقبة الأسواق بالتحقق من أسعار السعر وجودة المنتجات للتأكد من مطابقتها للمواصفات، والرقابة على الغش التجاري من خلال حملات تفتيشية ضد الغش التجاري وتطبيق العقوبات، كما أنها تشارك حملات توعية تهدف إلى تعريف المستهلكين بحقوقهم وكيفية التعرف على المنتجات المغشوشة.

كذلك من أجهزة حماية المستهلكين الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة SASO [١]. وهي الهيئة المعنية بوضع المواصفات القياسية للمنتجات والخدمات في المملكة، حيث تلعب دوراً محورياً من خلال تحديد المعايير التي

---

(١) . الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس(https://www.saso.gov.sa) تقدم الهيئة معلومات عن -المواصفات القياسية- وكيفية تطبيقها لحماية المستهلك من المنتجات *غير المطابقة* للمواصفات.

يجب أن تتوافق معها المنتجات والخدمات التي تُعرض في السوق بما في ذلك المواصفات الصحية والسلامة. كما تقوم الهيئة بمراقبة المنتجات للتأكد من مطابقتها للمواصفات السعودية حماية للمستهلك من المنتجات المغشوشة أو غير الآمنة. كما أنها تفرض العقوبات على الشركات التي تقدم منتجات لا تتوافق مع المواصفات القياسية.

كذلك الهيئة العامة للغذاء والدواء SFDA لها دور مهم في حماية المستهلك فهي جهة حكومية مسؤولة عن ضمان سلامة وجودة المنتجات الغذائية والأدوية والمستحضرات الطبية والأجهزة الطبية في المملكة، فمن مهامها التأكد من أن المنتجات التي تعرض في الأسواق آمنة ومطابقة للمواصفات قبل السماح بتداولها، والتصدي للغش التجاري في المنتجات الغذائية والصيدلانية حيث تقوم بإجراءات فحص شاملة للمنتجات الموزعة في السوق لحماية المستهلكين من المنتجات المغشوشة أو المقلدة. كما نجد أن الهيئة العامة للزكاة والدخل (GAZT) تعد واحدة من الأجهزة التي تسهم في حماية المستهلك من خلال الرقابة على الأسعار وضمان أن تكون هناك ممارسات تجارية عادلة خاصة فيما يتعلق بالتحقق من الالتزام بالضرائب من خلال مراقبة الأنشطة التجارية للتأكد من أن التاجر يمتثل للقوانين الضريبية وأن الأسعار التي يعرضها تتوافق مع القوانين السارية[1]. أما الهيئة السعودية للملكية الفكرية (SAIP) فتلعب دوراً مهمًّا في حماية المستهلكين من المنتجات المقلدة والعلامات التجارية المغشوشة من خلال حماية حقوق الملكية الفكرية

(١) . عبد الحميد الديسطي عبد الحميد، آليات حماية المستهلك في ضوء القواعد القانونية لمسئولية المنتج، د. ط، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، المنصورة (مصر)، ٢٠٠٩، ص١١٦.

للتجار والشركات المصنعة الأصيلة ضد المنتجات المزيفة التي تضر بالمستهلكين، والتصدي للغش في العلامات التجارية ورفع الوعي حول المنتجات المقلدة التي قد تكون مغشوشة أو غير آمنة[١].

هناك العديد من الجهات الحكومية الأخرى التي تسهم في حماية المستهلك في السعودية مثل المباحث التجارية والشرطة في بعض الحالات خاصة فيما يتعلق بالتحقيق في قضايا الغش التجاري والتهرب الضريبي، كما تعمل المملكة العربية السعودية من خلال مجموعة من الأجهزة الحكومية والهيئات على توفير بيئة تجارية آمنة وعادلة للمستهلكين. وتتراوح هذه الأجهزة بين الرقابة والتشريع والتوعية والمساءلة لضمان حماية حقوق المستهلكين ومكافحة الغش التجاري.

(١) د. عبيد بن سعد العبدلي، حماية المستهلك في المملكة العربية السعودية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ١٤٢٨ هـ، ص٣٠.

المطلب الثاني:
العقوبات المقررة لزجر الغش التجاري وحماية المستهلك

تولي المملكة العربية السعودية اهتماماً بالغاً بمسألة حماية المستهلك، حيث وضعت عقوبات صارمة لمكافحة الغش التجاري و حماية المواطنين من الممارسات التجارية غير العادلة التي قد تؤثر على سلامتهم وحقوقهم. حيث تم تحديد هذه العقوبات من خلال قوانين وتشريعات عدة مثل نظام مكافحة الغش التجاري الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٣) لعام ١٤٢٩هـ والذي يضع إطاراً قانونياً شاملاً لمكافحة الغش التجاري في المملكة، يهدف النظام إلى حماية المستهلك من المنتجات المغشوشة والتجارة المضللة، ويشمل مجموعة من العقوبات الرادعة ضد المخالفين حيث نص في المادة (الثالثة عشر) "تتولى المحكمة المختصة الفصل في جميع المخالفات والمنازعات ودعاوي المطالبة بالتعويض الناشئة من تطبيق أحكام هذا النظام". كما نص في المادة (السادسة عشرة) على:" يعاقب بغرامة لا تزيد على خمسمائة ألف ريال، أو بالسجن مدة لا تزيد على سنتين أو بهما معاً، كل من ارتكب إحدى المخالفات المنصوص عليها في المادة (الثانية) من هذا النظام)[1]. بينما نص

---

(١). يعد مخالفًا لأحكام هذا النظام كل من:١. خدع – أو شرع في الخداع – بأي طريقة من الطرق في أحد الأمور الآتية:

أ – ذاتية المنتج، أو طبيعته، أو جنسه، أو نوعه، أو عناصره، أو صفاته الجوهرية.

ب – مصدر المنتج.

ج – قدر المنتج، سواء في الوزن، أو الكيل، أو المقاس، أو العدد، أو الطاقة، أو العيار.

١. غش – أو شرع – في غش المنتج. ٢. باع منتجًا مغشوشًا، أو عرضه. ٣. حاز منتجًا مغشوشًا بقصد المتاجرة.

٤. صنع منتجات مخالفة للمواصفات القياسية المعتمدة، أو أنتجها أو حازها، أو باعها، أو عرضها.

في المادة (السابعة عشرة) على " يعاقب بغرامة لا تزيد على خمسين ألف ريال، أو بالسجن مدة لا تزيد على ستة أشهر، أو بهما معاً كل من ارتكب المخالفة المنصوص عليها في المادة (الرابعة) [١]. وفي المادة الثامنة عشرة نص على " يعاقب بغرامة لا تزيد على مليون ريال، أو بالسجن مدة لا تزيد على ثلاث سنوات، أو بهما معاً في حالتين إذ اقترن فعل الخداع -أو الشروع فيه- باستعمال موازين أو مقاييس أو مكاييل أو دمغات أو آلات فحص أخرى مزيفة أو مختلفة أو باستعمال طرق ووسائل من شأنها جعل عملية وزن المنتج أو قياسه أو كيله أو فحصه غير صحيحة، أو كان المنتج المغشوش أو المواد المستعملة في غشه مضرة بصحة الإنسان أو الحيوان.

كما لم يغفل المنظم السعودي عن حق المستهلك في التعويض فنص في المادة (الثانية والعشرين) على " مع عدم الإخلال بحق من أصابه ضرر في التعويض نتيجة ارتكاب إحدى المخالفات المنصوص عليها في هذا النظام، يلتزم المخالف بسحب المنتج المغشوش وإعادة قيمته إلى المشتري، وذلك وفق الشروط والإجراءات التي تحددها اللائحة"، وأيضاً يعاقب الذي يقوم بالجريمة حتى ولو علم المشتري بالجريمة حيث نص في المادة (الرابعة عشرة)، ويفترض في كل من ارتكب مخالفة

---

٥. استعمل آنية، أو أوعية، أو أغلفة، أو عبوات، أو ملصقات، مخالفة للمواصفات القياسية المعتمدة، وذلك في تجهيز - أو تحضير - ما يكون معدًّا للبيع من المنتجات.

٦. عبأ منتجًا، أو حزمه، أو ربطه، أو وزعه، أو خزنه، أو نقله، بالمخالفة للمواصفات القياسية المعتمدة.

٧. استورد عبوات، أو أغلفة، أو مطبوعات تستعمل في الغش، أو صنعها، أو طبعها، أو حاذها، أو باعها، أو عرضها.

٨. استورد منتجًا مغشوشًا.

(١). لا يجوز إجراء تخفيضات في أسعار المنتجات، أو إجراء مسابقات تجارية بأي وسيلة من الوسائل، دون الحصول على ترخيص من الوزارة.

لأحكام هذا النظام العلم بغش المنتج، ولا يمنع علم المشتري بذلك من تطبيق العقوبة المقررة بحق المخالف[١] فنجد أن العقوبات المقررة بموجب النظام هي:

١/ **عقوبات جنائية**: يعاقب بالحبس كل من ثبت قيامه بالغش التجاري بالسجن لمدة تصل إلى سنتين كحد أقصى، وبالغرامة المالية التي قد تصل إلى مليون ريال سعودي في بعض الحالات. وهذه العقوبات تفرض على الأفراد أو الشركات التي تقوم بتقديم منتجات مغشوشة أو تضلل المستهلكين. بالإضافة إلى الغرامات المالية والسجن، يمكن أن يتم إغلاق المحل التجاري أو وقف النشاط التجاري للمخالفين لفترة محدودة أو حتى بشكل دائم في حالات الغش المتكرر(العود)[٢] أو الجسيم.

٢/ عقوبات إدارية: قد يُقرر سحب الترخيص أو إلغاء سجل النشاط التجاري ومن المخالفين الذين يمارسون الغش التجاري بشكل متكرر أو ينتهكون اللوائح المعمول بها، كما يمكن للجهات المختصة إيقاف توزيع المنتجات المغشوشة أو سحبها من الأسواق لتجنب أي أضرار قد تلحق بالمستهلكين.

٣/ عقوبات مالية: بالإضافة إلى الغرامات الجنائية، قد يتم فرض غرامات مالية إضافية على المخالفين تصل إلى ٥٠٠.٠٠٠ ريال سعودي في بعض الحالات حسب

---

(١) . فاطمة بحري، الحماية الجنائية للمستهلك، دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، مصر ،٢٠١٥م، ص٣٣.

(٢) . نص المادة (١٤) من نظام مكافحة الغش التجاري ذكرت أنه" إذا عاد المخالف إلى ارتكاب أي من المخالفات المنصوص عليها في هذا النظام خلال خمس سنوات من تاريخ صدور الحكم نهائيًّا، يعاقب بعقوبة لا تزيد على ضعف الحد الأعلى للعقوبة المقررة للمخالفة، فإن عاد مرة أخرى– فبالإضافة إلى العقوبات المقررة– يحرم من مزاولة النشاط التجاري مدة لا تزيد على (خمس) سنوات.

جسامة المخالفة. كما في بعض الحالات قد يُحكم بتعويضات مالية للمستهلكين الذين تأثروا من الغش التجاري، ويمكن أن تشمل تعويضات عن الأضرار المترتبة على استهلاك منتجات مغشوشة أو منتجات غير مطابقة للمواصفات.

٤/ مسئولية تضامنية: إذا كان الغش التجاري يشمل شركة أو مجموعة تجارية فإن المسؤولية قد تكون تضامنية، حيث يُمكن محاسبة المالكين أو الإدارة على المخالفات المرتكبة من قبل العاملين في المؤسسة، مما قد يؤدي إلى مضاعفة العقوبات ضد تلك الشركات أو الأفراد.

كما تعد لجان الفصل في المنازعات التجارية[١] جزءاً من الهيئات القضائية التي تنظر في النزاعات بين المستهلكين والتجار بسبب الممارسات التجارية غير العادلة حيث تقدم هذه اللجان؛ حلول قانونية بشأن الانتهاكات التجارية مثل الغش التجاري والتضليل. كذلك الرقابة على العقوبات من خلال فرض عقوبات ضد المخالفين تشمل الغرامات والسجن في حال ثبت ارتكابهم لجرائم تجارية[٢].

كذلك وزارة التجارة لها دور في تنفيذ العقوبات، فهي الجهة المسؤولة عن تطبيق قوانين مكافحة الغش التجاري وتفعيل العقوبات ضد المخالفين؛ حيث تقوم الوزارة بما يلي[٣]: -

---

(١) . نصت المادة (٦٨) من نظام حماية المستهلك في فقرتها الأولى على " تشرف الجهة المختصة- بالتعاون مع وزارة العدل- على مقدمي الوسائل البديلة والمنصات الإلكترونية لتسوية المنازعات بين المستهلكين والمشغلين الاقتصاديين.

(٢). د. طلعت محمد دويدار، الوسيط في شرح نظام المرافعات الشرعية ولائحته التنفيذية في المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، دار حافظ، جدة،٢٠٠٧، ص١١٨.

(٣) . نصت المادة (٥) من نظام مكافحة الغش التجاري " يتولى موظفون من الوزارة، ووزارة الشئون البلدية والقروية ووزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية والهيئة العامة للغذاء والدواء-

- حملات تفتيشية مستمرة لضبط المخالفات التجارية في الأسواق.
- مراقبة الأسواق التجارية ومراقبة التوزيع والمبيعات للتأكد من مطابقة المنتجات للمعايير المعتمدة.
- التحقيق في الشكاوى المقدمة من المستهلكين وإجراء التحقيقات اللازمة.
- فرض العقوبات القانونية مثل الغرامات المالية والسجن وإغلاق المحلات المخالفة.

وانطلاقا مما سبق فقد سعى المنظم السعودي إلى إيجاد ضمانات وقواعد قانونية تنظم مسألة الحماية القانونية للمستهلك من الغش التجاري بما يكفل حقوقه بلا ضرر أو إضرار بمصالح الآخرين أو بالصالح العام، لذا قد قرر عدة عقوبات لجرائم الغش التجاري، لأن الأساس في العقاب هو إتيان المصلحة وجلبها ودفع المفسدة أو المضرة التي تنشأ عن الجريمة أو المخالفة وعلى هذا قررت الشريعة الإسلامية مبدأ العقوبة، لذا نجد اهتمام المنظم السعودي بمكافحتها ضماناً لحماية المستهلكين، من خلال تشريعات قانونية صارمة، لكن هذه التشريعات قد تواجه في تطبيقها بعض التحديات المتعلقة بالرقابة والوعي القانوني حيث تستدعي تحسينات مستمرة في التطبيق الفعلي للقوانين. وكذلك تتطلب تطوير الأنظمة وتعزيز التعاون بين الجهات الرقابية. وذلك من خلال تحسين الوعي القانوني وتطوير آليات الرقابة على الأسواق حتى يُمكن التغلب على هذه التحديات وتعزيز حماية المستهلك في السوق السعودي. فنجد أن العقوبات والمخالفات التجارية في المملكة شملت عدت

يصدر بتعيينهم قرار من الوزير بعد موافقة جهاتهم– مجتمعين أو منفردين ضبط مخالفات أحكام هذا النظام وإثباتها، ويعدون من مأموري الضبط القضائي، ويكونون تحت مسؤولية وإشراف الوزارة.

جوانب منها الغرامات المالية، والسجن وإغلاق المحلات التجارية أو الشركات التي تتكرر مخالفتها للأنظمة، وسحب المنتجات لضمان عدم وصولها للمستهلكين[١].

كما تعتبر العقوبات المقررة في نظام الغش التجاري في المملكة العربية السعودية من الوسائل الفعالة لضمان حماية المستهلك من الممارسات التجارية غير العادلة. من خلال العقوبات الجنائية والإدارية والرقابة الفعالة على الأسواق، حيث تعمل المملكة على تحقيق العدالة في المعاملات التجارية وتحقيق بيئة تجارية أكثر أمانا وشفافية للمستهلكين.

(١) . د. علاء عمر محمد الجاف، الآليات القانونية لحماية المستهلك في عقود التجارة الإلكترونية، منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠١٧، ص٢٤٩.

الخاتمة

تسعى المملكة العربية السعودية من خلال التشريعات واللوائح المختلفة إلى توفير حماية فعّالة للمستهلك في السوق السعودي. من خلال الأنظمة القوية والرادعة والتي تهدف إلى ردع الممارسات غير القانونية وزيادة الوعي التجاري والحد من الغش والاحتيال حماية للمستهلكين وضمانا لسلامتهم من المخاطر الصحية والمالية، حيث تضمن المملكة أن يتلقى المستهلكون منتجات وخدمات عالية الجودة وآمنة. كما تضع المملكة آليات رقابية صارمة لضمان الامتثال.

النتائج والتوصيات

أولاً: نتيجة الدراسة:

١/ تبين لنا أن رغم وجود القوانين والتشريعات التي قامت المملكة بسنها بأنه توجد تحديات تواجه التطبيق الفعلي للقوانين.

٢/ جاء تعريف المستهلك في النظام السعودي لسنة ٢٠٢٢ موسعاً ليشمل المستهلك المتعاقد بطريقة تقليدية أو عبر التعاقد الإلكتروني.

٣/ تبين من خلال الدراسة عدم الوعي والإدراك الكافي لمجموع المستهلكين بحقوقهم القانونية بصفتهم مستهلكين، والوقوف عليها، مما يجعل استغلالهم سهلا.

٤/ أن المملكة العربية السعودية وضعت أنظمةً لحماية المستهلك من الغش التجاري مستندة على الشريعة الإسلامية، كذلك حددت طرق التقاضي وجهات مختصة بذلك تنظر لتلك الجرائم.

٥/ اتفاق الأنظمة السعودية الصادرة في حق المستهلك مع الشريعة الإسلامية في رؤيتهم للتصدي للغش التجاري بكافة أشكاله ومصادره.

٦/ نلاحظ أن المنظم السعودي لحماية المستهلك من الغش التجاري تشدد في مدة عقوبة السجن وكذلك بفرض عقوبات محددة لكل نوع من الجرائم قد تصل لحد الغرامة التي قد تصل إلى مليون ريال والسجن..

٧/ نجد أن من أكبر التحديات التي تواجه تطبيق التشريعات الخاصة بحماية المستهلك هو الوعي المحدود لدى المستهلكين حول حقوقهم القانونية وكيفية حماية أنفسهم من الغش التجاري؛ مثل قلة الوعي بالقوانين فالعديد من المستهلكين قد يكونون غير مدركين لحقوقهم بموجب نظام حماية المستهلك أو نظام مكافحة الغش التجاري، أو قد لا يعرفون كيفية التقدم بشكاوى ضد الغش التجاري.

٨/ على الرغم من أن النظام السعودي يفرض عقوبات جزائية قاسية ضد المخالفين في حالات الغش التجاري، فإن تطبيق هذه العقوبات يواجه عدة تحديات: منها عدم وجود آلية فعالة للرقابة والتي قد تكون آليات الرقابة على الأسواق غير كافية في بعض الأحيان، خاصة في الأسواق غير المنظمة أو المنتجات التي يتم استيرادها من دول أخرى، وبالتالي، قد لا يتم اكتشاف المنتجات المغشوشة أو التلاعب في مواصفات المنتجات إلا بعد فترات طويلة.

٩/ قد تواجه الآليات القضائية في المملكة بعض التحديات الإجرائية التي تؤثر على سرعة الفصل في القضايا المتعلقة بالغش التجاري. قد تأخذ القضايا وقتاً طويلاً للوصول إلى أحكام قضائية نهائية، مما يضر بحقوق المستهلكين. فالازدواجية في تطبيق القانون؛ في بعض الأحيان، قد يحدث تضارب بين القوانين المحلية والتشريعات الدولية أو بين الهيئات الحكومية المختلفة التي تشرف على الرقابة على الأسواق.

ثانياً: التوصيات:

في ضوء ما تم ذكره في ضوء النتائج أوصي كباحثة بما يلي:

١/ توصي الباحثة بتعزيز الوعي القانوني للمستهلكين بحيث يجب تكثيف حملات التوعية لزيادة وعي المستهلكين بحقوقهم القانونية وكيفية الإبلاغ عن الغش التجاري.

٢/ توصي الباحثة بتحسين الرقابة على التجارة الإلكترونية بتطوير أنظمة رقابية أكثر فعالية للحد من الغش التجاري في التجارة الإلكترونية، بما في ذلك تطوير آليات للتتبع والتحقق من المنتجات عبر الإنترنت.

٣/ توصي الباحثة بتسريع الإجراءات القضائية بتبسيط الإجراءات القضائية وتسريع عملية البت في القضايا المتعلقة بالغش التجاري لضمان العدالة للمستهلكين.

٤/ توصي الباحثة بتعزيز التعاون الدولي بحيث يجب على المملكة تعزيز التعاون مع الدول الأخرى لمكافحة المنتجات المقلدة أو المغشوشة التي تُدخل إلى الأسواق السعودية.

٥/ توصي الباحثة بتحسين التنسيق بين الجهات الرقابية أي يجب على الجهات الحكومية المختلفة مثل وزارة التجارة والهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والهيئة العامة للغذاء والدواء العمل بتنسيق أكبر لتعزيز الرقابة وتنفيذ القوانين بشكل موحد.

المراجع

١. حداد العيد، الحماية المدنية والجنائية للمستهلك عبر شبكة الانترنت، المؤتمر المغاربي الأول حول المعلوماتية والقانون المنعقد بتاريخ ٢٧/ ٣٠/ أكتوبر ٢٠٠٩م، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس-ليبيا.

٢. وسف شندي، المفهوم القانوني للمستهلك، مجلة الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العدد (٤٤) / أكتوبر ٢٠١٠م.

٣. فاطمة بحري، الحماية الجنائية للمستهلك، دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، مصر (٢٠١٥م).

٤. ندى سلمان الحقيل، حماية المستهلك من الممارسات الاحتكارية والغش التجاري في النظام السعودي، كليات الشرق العربي، المملكة العربية السعودية (٢٠١٦م).

٥. عبد الرازق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد (مصادر الالتزام)، دار النهضة العربية، الجزء الأول، القاهرة.

٦. سوسن سعيد شندي، جرائم الغش التجاري، دار النهضة العربية، بدون طبعة، القاهرة (٢٠١٠م).

٧. عامر قاسم أحمد القيسي، الحماية القانونية للمستهلك، دار الثقافة، عمان،٢٠٠٢.

٨. أنور أحمد أرسلان، الحماية التشريعية للمستهلك، ندوة حماية المستهلك في الشريعة والقانون، كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العين،١٩٩٨.

٩. مصطفى كمال طه، أساسيات القانون التجاري، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الثانية، (٢٠١٧م).

١٠. محمد بن أحمد بن عرفه، حاشية الدسوقي علي الشرح الكبير، ٢٠١٩.

١١.عبد الكريم محمد القزويني، فتح العزيز بشرح الوجيز - الشرح الكبير، دار الفكر، القاهرة، (ت٥٠٥هـ).

١٢.عبد القادر عودة، التشريع الجنائي الإسلامي مقارنا بالقانون الوضعي، دار الكتب العلمية،٢٠١١.

١٣. مصطفى كمال طه، أساسيات القانون التجاري، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الثانية، ٢٠١٧م.

١٤. عبد الرازق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني (مصادر الالتزام)، منشورات الحلبي الحقوقية،٢٠١٠.

١٥.دنيا مباركة، الحماية القانونية لرضا مستهلكي السلع والخدمات، مقال منشور بالمجلة المغربية للاقتصاد والقانون، العدد ٣ يونيو ٢٠٠١.

١٦.سارة أولاد أسلامة، الحماية القانونية للمستهلك، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون المدني والأعمال، جامعة عبد المالك السعدي، كلية الحقوق طنجة، السنة الجامعية:٢٠٠٧-٢٠٠٨.

١٧.د. عبد اللاوي خديجة، قانون حماية المستهلك كتاب بيداغوجي، دار جودة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠٢٤،

١٨.هامل الهواري، دور الجمعيات في حماية المستهلك، مجلة العلوم القانونية والإدارية، عدد خاص صادر عن كلية الحقوق بجامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، أفريل ٢٠٠٥.

١٩.د. علاء عمر محمد الجاف، الآليات القانونية لحماية المستهلك في عقود التجارة الإلكترونية، منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠١٧.

٢٠.عبد الحميد الديسطي عبد الحميد، آليات حماية المستهلك في ضوء القواعد القانونية لمسئولية المنتج، د. ط، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، المنصورة (مصر)، ٢٠٠٩.

٢١.د. عبيد بن سعد العبدلي، حماية المستهلك في المملكة العربية السعودية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ١٤٢٨ هـ.

قوانين ولوائح:

١. نظام مكافحة الغش التجاري الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١٩) وتاريخ ٢٣/ ٤/ ١٤٢٩م.

٢. قرار لجنة الفصل في مخالفات الغش التجاري السعودي رقم ١٦/ ٥/ ١٤١٥ هـ.

٣. اللائحة التنفيذية لنظام مكافحة الغش التجاري الصادر بقرار وزاري رقم (١٥٥) بتاريخ ٩/ ٨/ ١٤٣١هـ.

٤. نظام حماية المستهلك السعودي الصادر المرسوم الملكي رقم ٦٧ بتاريخ ١١/ ٢/ ١٤٢٧هـ (الموافق ٢٠/ ٥/ ٢٠٠٦م).

٥. اللائحة التنفيذية لقانون حماية المستهلك الصادر بالقرار رقم ٨٨٦ لسنة ٢٠٠٦.

٦. اللائحة التنفيذية لنظام المواصفات والمقاييس الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٧٩) بتاريخ ١٤٤٦هـ.

٧. نظام التجارة الإلكترونية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/ ١٢٦ لعام ١٤٤٠هـ (الموافق ٢٠١٩م).

المواقع الإلكترونية:

١. موقع الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس(https://www.saso.gov.sa)

٢. موقع جمعية حماية المستهلك (http://www.saudicso.org)

٣. موقع وزارة التجارة والصناعة السعودي (https://mc.gov.sa/ar/mediacenter)

٤. موقع جمعية حماية المستهلك (https://cpa.org.sa/ldalel-lshaml)

References:

• hadad aleid, alhimayat almadaniat waljinayiyat lilmustahlik eabr shabakat alantirnti, almutamar almagharibiu al'awal hawl almaelumatiat walqanun almuneaqad bitarikh 27/30/'uktubar 2009m, 'akadimiat aldirasat aleulya, tarabilsi-libia.

• wsaf shandi, almafhum alqanuniu lilmustahliki, majalat alsharieat walqanuni, jamieat al'iimarat alearabiat almutahidati, aleadad (44) / 'uktubar2010m.

• fatimat bihri, alhimayat aljinayiyat lilmustahliki, dirasat muqaranati, dar alfikr aljamiei, misr (2015mi).

• ndaa salman alhaqili, himayat almustahlik min almumarasat aliahtikariat walghishi altijarii fi alnizam alsaeudii, kuliyaat alsharq alearabii, almamlakat alearabiat alsueudia (2016ma).

• eabd alraaziq alsanhuri, alwasit fi sharh alqanun almadanii aljadid (masadir alailtizami), dar alnahdat alearabiati, aljuz' al'awwla, alqahirati.

• sawsan saeid shandi, jarayim alghishi altijari, dar alnahdat alearabiati, bidun tabeati, alqahira (2010ma).

• eamir qasim 'ahmad alqaysi, alhimayat alqanuniat lilmustahliki, dar althaqafati, eman,2002.

• 'anwar 'ahmad 'arslan, alhimayat altashrieiat lilmustahliki, nadwat himayat almustahlik fi alsharieat walqanuni, kuliyat alsharieat walqanuni, jamieat al'iimarat alearabiat almutahidati, aleayn,1998.

• mustafaa kamal taha, 'asasiaat alqanun altijari, manshurat alhalabii alhuquqiati, altabeat althaaniatu, (2017ma).

• muhamad bin 'ahmad bin earfhu, hashiat aldasuqi eali alsharh alkabir, 2019.

• eabd alkarim muhamad alqazwini, fath aleaziz bisharh alwajiz - alsharh alkabira, dar alfikri, alqahirati, (t505h).

• eabd alqadir eawdatu, altashrie aljinayiyu al'iislamiu muqaranan bialqanun alwadei, dar alkutub aleilmiati,2011.

• mustafaa kamal taha, 'asasiaat alqanun altijari, manshurat alhalabii alhuquqiati, altabeat althaaniatu, 2017m.

• eabd alraaziq alsanhuri, alwasit fi sharh alqanun almadanii (masadir alialtizami), manshurat alhalabii alhuquqiati,2010.

• dania mubarakat, alhimayat alqanuniat lirida mustahliki alsilae walkhadamati, maqal manshur bialmajalat almaghribiat lilaiqtisad walqanuni, aleadad 3 yuniu 2001.

• sarat 'awlad 'aslamati, alhimayat alqanuniat lilmustahliki, risalat linil diblum almastar fi alqanun almadanii wal'aemali, jamieat eabd almalk alsaedi, kuliyat alhuquq tanjat, alsanat aljamieiati:2007-2008.
• d. eabd allaawi khadijat, qanun himayat almustahlik kitab bidaghuji, dar judat lilnashr waltawziei, altabeat al'uwlaa, 2024,
• hamil alhawary, dawr aljameiaat fi himayat almustahliki, majalat aleulum alqanuniat wal'iidariati, eadad khasun sadir ean kuliyat alhuquq bijamieat jilali liabs, sidi bileabas, aljazayar, 'afril 2005.
• da. eala' eumar muhamad aljaf, alaliat alqanuniat lihimayat almustahlik fi euqud altijarat al'iiliktruniati, manshurat alhalabii alhuquqiati, 2017.
• eabd alhumid aldiysti eabd alhamid, aliat himayat almustahlik fi daw' alqawaeid alqanuniat limasyuwliat almuntaji, da. ta, dar alfikr walqanun lilnashr waltawzie, almansura (msir), 2009.
• d. eubayd bin saed aleabdali, himayat almustahlik fi almamlakat alearabiat alsueudiati, maktabat almalik fahd alwataniati, alrayad, 1428 ha.

qawanin walawayih:

• nizam mukafahat alghishi altijarii alsaadir bialmarsum almalakii raqm (19) watarikh 23/4/1429m.
• qarar lajnat alfasl fi mukhalafat alghishi altijarii alsueudii raqm 16/5/1415 hu.
• allaayihat altanfidhiat linizam mukafahat alghishi altijarii alsaadir biqarar wizariin raqm (155) bitarikh 9/8/1431h.
• nizam himayat almustahlik alsueudii alsaadir almarsum almalakii raqm 67 bitarikh 11/2/1427hi (almuafiq 20/5/2006mi).
• allaayihat altanfidhiat liqanun himayat almustahlik alsaadir bialqarar raqm 886 lisanat 2006.
• allaayihat altanfidhiat linizam almuasafat walmaqayis alsaadir bialmarsum almalakii raqm (m/79) bitarikh 1446h.
• nizam altijarat al'iilikturuniat alsaadir bialmarsum almalakii raqm mu/126 lieam 1440hu (almuafiq 2019mi).

almawaqie al'iilikturunia:
• mawqie alhayyat alsueudiat lilmuasafat walmaqayisi (https://www.saso.gov.sa)
• mawqie jameiat himayat almustahlik (http://www.saudicso.org)
• mawqie wizarat altijarat walsinaeat alsueudii (https://mc.gov.sa/ar/mediacenter)
• mawqie jameiat himayat almustahlik (https://cpa.org.sa/ldalel-lshaml)

فهـــــرس الموضوعـــــات

المقدمة ١٣٧٧
إشكالية البحث ١٣٧٧
أهمية البحث: ١٣٧٨
الأهداف الرئيسة للبحث: ١٣٧٨
منهج البحث: ١٣٧٩
خطة البحث: ١٣٧٩
المبحث الأول ماهية حماية المستهلك من الغش التجاري ١٣٨٠
المطلب الأول: تعريف المستهلك وأهمية حمايته ١٣٨٠
المطلب الثاني: مفهوم الغش التجاري وصوره ١٣٨٦
المطلب الثالث: أثر الغش التجاري على المستهلك ١٣٩٠
المبحث الثالث قواعد وآليات حماية حق المستهلك في النظام السعوي ١٣٩٤
المطلب الأول: أجهزة حماية المستهلك في النظام السعودي ١٣٩٤
المطلب الثاني: العقوبات المقررة لزجر الغش التجاري وحماية المستهلك ١٣٩٩
الخاتمة ١٤٠٥
النتائج والتوصيات ١٤٠٥
أولاً: نتيجة الدراسة: ١٤٠٥
ثانياً: التوصيات: ١٤٠٧
المراجع ١٤٠٨
REFERENCES: ١٤١٢
فهـــــرس الموضوعـــــات ١٤١٥